الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الجمعة 21 رمضان 1422 هـ 7 ديسمبر 2001 العدد 8410

بريد طباعة

توقعات بعجز مالي في الميزانية السعودية يصل إلى 3 مليارات دولار

إقتصاديون ومصرفيون يتوقعون إتمام تسديد العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض الداخلي كما تم في العام الماضي

الرياض: محمد البسام
ينتظر ان يقر مجلس الوزراء السعودي في جلسة استثنائية يعقدها مساء غد برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بحضور الامير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني والأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام وذلك في قصر الصفا في مكة المكرمة، موازنة الدولة للعام المالي 2002. ورغم ان نهاية السنة المالية الحالية تنتهي في 31 ديسمبر (كانون الأول) الحالي الا ان وزير المالية والاقتصاد الوطني الدكتور ابراهيم بن عبد العزيز العساف، قام برفع ملف الموازنة الجديدة للحكومة لاقرارها. ويرى المحللون الاقتصاديون الذين سألتهم «الشرق الأوسط»، ان الموازنة الجديدة ستواجه عجزاً يتراوح بين 10 - 20 مليار ريال، حيث توقع مصدر اقتصادي سعودي ان تسجل الميزانية عجزاً بقيمة 9.7 مليار ريال (2.58 مليار دولار) مقابل فائض بلغ 45 مليار ريال (12 مليار دولار) في العام الماضي.

وقال المصدر ان اسباب العجز تعود الى زيادة النفقات، التي قدرها بحوالي 227 مليار ريال (60.53 مليار دولار)، زيادة نسبتها 6 في المائة على النفقات في العام الماضي والتي بلغت 215 مليار ريال (57.33 مليار دولار)، بينما قد لا تتعدى الايرادات المتوقعة لهذا العام 218 مليار ريال (58.113 مليار دولار) مقابل 248 مليار ريال، اي اكثر من 65 مليار دولار بقليل في العام الماضي. وكانت الميزانية للعام الجاري قدرت الايرادات بحوالي 215 مليار ريال (57.33 مليار دولار) على اساس ان متوسط سعر خام النفط العربي الخفيف سيكون في حدود 25 دولارا للبرميل، وان انتاج السعودية من النفط سيكون في حدود 7.99 مليون برميل يومياً مع تحقيق ايرادات غير نفطية تصل الى نحو 45 مليار ريال سعودي (12 مليار دولار). كما قدرت النفقات بقيمة 215 مليار ريال بزيادة نسبتها 5.6 في المائة عن نفقات العام الماضي.

وتوقع اقتصاديون ومصرفيون سعوديون ان يتم تسديد العجز المتوقع في الميزانية والذي قد يصل الى 20 مليار ريال (5.33 مليار دولار) عن طريق الاقتراض الداخلي كما في موازنة العام الماضي، حيث يتوقع ان يتجاوز الدين الداخلي للحكومة حتى الان 600 مليار ريال (160 مليار دولار). وكانت مصادر اقتصادية قد لمحت الى ان ميزانية العام المقبل 2002 تتراوح ما بين 205 - 220 مليار ريال (54.66 - 58.66 مليار دولار). وقد اعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي ان الايرادات الحكومية الفعلية ارتفعت بنسبة 74.9 في المائة الى حوالي 255.1 مليار ريال، بينما ارتفعت المصروفات الحكومية بنسبة 28 في المائة لتبلغ حوالي 235.2 مليار ريال، وان الميزانية العامة لعام 2001 سجلت فائضاً بلغ 22.7 مليار ريال اي ما نسبته 3.6 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي كأول فائض في الميزانية منذ عام 1982 محققة فائضاً في ميزان المدفوعات للعام الثاني على التوالي مقارنة بعجز سابق بلغ 36.3 مليار ريال (9.68 مليار دولار)، اي ما نسبته من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1999 وارجعت المؤسسة هذا التحسن الى زيادة الانتاج واستمرار التحسن في اسواق النفط العالمية، حيث ارتفعت الصادرات النفطية بنسبة

كبيرة بلغت 57.9 في المائة لتبلغ 264.9 مليار ريال وحقق القطاع النفطي معدل نمو ايجابيا نسبته 52.8 متوقعة استمرار حالة التحسن في وضع الميزانية العامة على المدى المتوسط بفضل سلسلة الاجراءات التي تبنتها الدولة لزيادة الايرادات المحلية وترشيد النفقات.

مشاركة Tweet Like 0

بريـد طبـاعة